

قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

سارة ليا ويتسن، المديرية التنفيذية
لما فقيه، نائبة المديرية
إريك غولستين، نائب المديرية
أحمد بن شمسي، مدير التواصل والمرافعة

اللجنة الاستشارية

كاترين بيراتيس، المديرية
أسلي بالي، مسؤول
بروس راب، مسؤول
غاري سيك، مسؤول
فؤاد عبد المومني
جمال أبو علي
ياسر عكاوي
هالة الدوسري
صلاح الحجبلان
عبدالغني الإيراني
أحمد المخيني
غانم النجار
ليزا أندرسون
شاول بخاش
ديفيد بيرنشتاين
روبرت بيرنشتاين
نيثان براون
بول شيفغيني
هناء إدوار
بهي الدين حسن
حسن المصري
منصور فرحان
لبنى فريج غور عيس
أيل كروس
عمر حمزاوي
أسوس هاردي
شوان جبارين
مارينا بينتو كوفمان
يوسف خلات
أحمد منصور
ستيفان ماركس
عبدالعزیز نعيدي
نبيل رجب
فيكي رسكين
تشارلز شملي
شيد شينبيرغ
سوزان تاماسيبي
مصطفى تليلي

هيومن رايتس ووتش

كينيث روث، المدير التنفيذي
ميشيل ألكساندر، نائب المدير التنفيذي
والمبادرات العالمية
ايان ليفاين، نائب المدير التنفيذي البرامج
تسالك لاستينغ، نائب المدير التنفيذي، العمليات
وليد أيوب، مدير تكنولوجيا المعلومات
إيما دالي، مدير الاتصالات
باربرا غوليلمو، مدير المالة والإدارة
بالاتوندي أولوجوجي، نائب مدير البرامج
دينا بوكيمبير، المستشار العام
توم بورنتوس، نائب مدير البرامج
جيمس روس، مدير القانونية والسياسية
جو ساوندرز، نائب مدير البرامج
فرانيسينا سينا، مدير الموارد البشرية

إلى:

دولة الرئيس سعد الحريري
السراي الكبير
بيروت، لبنان

نسخة إلى:

وزارة البيئة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

15 مارس/آذار 2018

دولة الرئيس سعد الحريري،
تحية وبعد،

أكتب إليكم لأشكركم على الوقت الذي خصصتموه لمقابلتنا في 8 يناير/كانون الثاني لمناقشة المخاطر الصحية الناجمة عن حرق النفايات في الهواء الطلق وأزمة النفايات المستمرة في لبنان.

لقد قرأنا ملخص خطة إدارة النفايات التي أقرها مجلس الوزراء في 11 يناير/كانون الثاني 2018، ولذا نكتب إليكم للتعبير على اجتماعنا بتوصيات مفصلة، تقترح كيف يمكن للبنان أن يغيّر ممارسات إدارة النفايات كي تتماشى مع القانون الدولي.

منذ اجتماعنا، أطلقت "هيومن رايتس ووتش" حملة تدعو مجلسي النواب والوزراء إلى التعجيل في إقرار قانون وطني لإدارة النفايات واستراتيجية لإدارة النفايات الصلبة تغطي كامل البلاد، وتتماشى مع أفضل الممارسات البيئية والصحية، والقانون الدولي. جمعنا في الأسبوعين الأخيرين 12,116 توقيعاً حتى تاريخ كتابة هذه الرسالة.

تلحق برسالتنا توصياتنا المتعلقة باستراتيجية طويلة الأمد لإدارة النفايات، والتي برأينا يجب تبنيها من قبل مجلس الوزراء. يسعدنا أن نناقش المزيد من التفاصيل. يمكنكم الاتصال بي على [REDACTED] أو [REDACTED].

مع فائق الاحترام والتقدير،

لما فقيه

نائبة مديرة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
هيومن رايتس ووتش

1. تطوير استراتيجية مستدامة لإدارة النفايات

اعتماد ممارسات مستدامة لإدارة النفايات مهم جدا لإنهاء أزمة النفايات وتقليل كميات النفايات التي تُرمى في مكبات مكشوفة وتُحرق في الهواء الطلق، وتحقيق حق السكان بالصحة والبيئة الآمنة. هذه الأزمة المستمرة تخلق مخاطر صحية على السكان. على الحكومة أن تحدد جدولاً بسرعة، لاعتماد استراتيجية مستدامة وطويلة الأمد لإدارة النفايات.

على مجلس الوزراء اعتماد إطار وطني لإدارة النفايات، يتماشى مع أفضل الممارسات البيئية والصحية ويغطي جميع البلديات في لبنان، كما يلتزم بواجبات لبنان بموجب القانون الدولي. كما يجب أن يتضمن خطة شاملة وجدولاً للتنظيف البيئي أو إعادة التأهيل لـ 941 مكباً مفتوحاً، مع إعطاء الأولوية لتلك حيث يعرّض الحرق في الهواء الطلق صحة السكان المجاورين للخطر. يجب أن تشمل الاستراتيجية الأوجه التقنية والمؤسسية والمالية لإدارة النفايات الصلبة، وتوزّع المسؤوليات بوضوح على الوزارات والبلديات والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص وتنسق بينها. كما يجب أن تضمن التخلص الملائم من النفايات السامة والطبية، وألا تمتزج هذه النفايات بالنفايات العادية التي تنتجها القرى والمدن، إلا في حال تمت معالجتها كما يجب. على الحكومة تبني قرار فوراً يمنع بوضوح حرق النفايات في الهواء الطلق.

على الاستراتيجية أن تتضمن خيارات وخططاً وطنية ملائمة لتقليل كمية النفايات، وإعادة استخدامها وتدويرها وتسيبها من المصدر. يجب أن تترافق هكذا تدابير مع المحفزات المناسبة مثل تنظيم وفرض ضرائب على المنتجات التي تخلف الكثير من النفايات والملوثات وفرض عقوبات على المخالفين. الحاجة ملحة إلى وجود بنية تحفيزية ضمن عقود إدارة النفايات في لبنان، لتشجيع على التخلص السليم من النفايات وإعادة تدويرها وتسيبها. كما على الاستراتيجية أن تتضمن خططا لإدارة مختلف أنواع النفايات، بما فيها السامة، والطبية، والإلكترونية وفرض نظام تتبّع للنفايات التي تعرّض البيئة والصحة العامة للخطر.

نظراً للوقت الذي يتطلبه تطوير حلول وطنية طويلة الأمد وتنفيذها، لا يمكن للبنان أن يستمر بالاعتماد على المكبات المكشوفة والحرق في الهواء الطلق. توجد حاجة ماسة إلى خطة انتقالية تغلق أو تعيد تأهيل المكبات المكشوفة بأسرع وقت ممكن، ضمن جدول زمني ملموس ومعلن.

2. الموارد والتدريب والخبرات الملائمة ضمن البلديات

كررت البلديات القول لـ هيومن رايتس ووتش إنها لا تملك الخبرات التقنية أو الموارد المالية اللازمة لإدارة نفاياتها الصلبة، ولذا لجأت إلى أقل الخيارات كلفة، مثل المكبات المكشوفة غير القانونية. ووجدت وزارة البيئة أن حصص البلديات من "الصندوق البلدي المستقل" تصل متأخرة بضع سنوات، وبالتالي تلجأ إلى حلول سريعة، بما فيها المكبات المكشوفة. على الحكومة ضمان حصول البلديات على مخصصاتها من الصندوق البلدي المستقل بوقتها سنوياً، وأن تحصل على الدعم التقني والمالي اللازم لتنفيذ المراحل الأولى من خطة إدارة النفايات المرسومة في ملخص خطة الحكومة لإدارة النفايات التي أقرت في 11 يناير/كانون الثاني 2018.

3. مراقبة إدارة النفايات ومتابعتها كما يجب، موارد وزارة البيئة وآليات تقديم الشكاوى من قبل المواطنين

المواطنون لديهم الحق بالاطلاع على المخاطر الصحية في بيئتهم، ولكن لبنان لا يقوم بالمراقبة اللازمة لمخاطر أزمة النفايات البيئية والصحية. على وزارتي البيئة والصحة، مهما كانت خطة إدارة النفايات، أن تراقب آثار إدارة النفايات الصحية والبيئية، وتنشر النتائج، وتتخذ إجراءات إدارية مناسبة بحق الأفراد أو الشركات والبلديات التي تنتهك القوانين البيئية.

قال مسؤولون في وزارة البيئة لـ هيومن رايتس ووتش إنهم لا يملكون الموارد المالية الكافية لمراقبة المكبات في جميع أنحاء لبنان للوقوف على الانتهاكات البيئية. على الحكومة ضمان حصول الوزارة على الموارد المالية الكافية والموظفين المناسبين لمراقبة آثار نظام إدارة النفايات ونشر التقارير حولها، وضمان أن أي اقتراح خطة أو حل يستوفي معايير تقييم الأثر البيئي.

4. إجبار غير الممثلين ومنتهكي القوانين البيئية؛ الحق بالتعويض

توجد حاجة ملحة إلى المحاسبة والتعويض لإنصاف المتضررين من الأذى البيئي الناجم عن سوء إدارة النفايات. ثمة العديد من الطرق التي يمكن للدول اتباعها لمعالجة الضرر البيئي، بما في ذلك إنشاء محاكم بيئية، تطوير قواعد إجرائية تسهّل وصول المشتكي إلى المحكمة، استخدام المؤسسات الحقوقية الوطنية لتحقيق في الانتهاكات، بناء الخبرات القضائية اللازمة، وتعيين مدعين عامين وشرطة للدعاء في قضايا بيئية.

يجب أن تتضمن المراقبة الملائمة لإدارة النفايات والبلديات تطوير آليات تسمح للمواطنين بتقديم شكاوى لدى وزارة البيئة، وعملية تساعدهم على تقديم الشكاوى أو مشاركة المعلومات حول الانتهاكات. في حالة الانتهاكات، يجب أن يواجه المرتكبون العقوبات الإدارية المناسبة.

5. الحق في عدم التعرض للتمييز

وجدت هيومن رايتس ووتش أن حرق النفايات في الهواء الطلق يحصل في المناطق ذات الدخل المنخفض في لبنان، بشكل غير متناسب. على الدول التزامات تجاه أولئك الذين قد يتعرضون أكثر من غيرهم للضرر البيئي. يجب وضع منشآت معالجة النفايات في أماكن من شأنها تقليل أي أثر بيئي أو صحي، وليس تبعاً للوضع الاقتصادي للمجتمعات المحلية المجاورة.

6. التوعية العامة

كما على أي خطة لإدارة النفايات أن تركز على تقليص كمية النفايات والتوعية العامة حول أهمية الإدارة الملائمة للنفايات وتقليصها. وبالتنسيق مع وزارتي البيئة والصحة، على الاستراتيجية الوطنية أن تتضمن برامج توعية لنشر ممارسات مستدامة لإدارة النفايات تحترم الحق بالصحة والبيئة النظيفة، وإظهار المخاطر الصحية للمكببات المكشوفة والحرق في الهواء الطلق. يجب أن تكون التوعية من مسؤوليات الحكومة المركزية وليس البلديات التي قد لا تملك الموارد أو الخبرات اللازمة لذلك.

على الاستراتيجية الوطنية إدراج الآثار البيئية والصحية لإدارة النفايات في مناهج المدارس الرسمية. على وزارة التربية أن تصمم أدوات تعليمية وتستخدمها مع تلاميذ المدارس من جميع الأعمار، وتنظيم ورش عمل لتدريب المعلمين والمعلمات. كما أن على الوزارة ضمان أن تدعم المدارس وتلتزم بفرز النفايات وإعادة تدويرها.

وعلى وزارة البيئة أيضاً أن تتعاون مع المجتمع المدني في توعية الجمهور؛ بإمكان المنظمات غير الحكومية، بحكم موقعها، أن تساعد على نشر الوعي ودعم قدرات المجتمعات المحلية والبلديات على إدارة النفايات.

7. الحق في الحصول على المعلومات

من حق المواطنين الحصول على المعلومات حول المخاطر الصحية في محيطهم. يجب أن تنص استراتيجية لبنان لإدارة النفايات بوضوح على هذا الحق للمواطنين، وأن ترسم آلية تسمح لهم بالحصول على معلومات المراقبة البيئية من الحكومة في وقت معقول. أما عدم تقديم هذه المعلومات، فيجب أن يؤدي إلى المراجعة القضائية والإدارية للانتهاكات المزعومة. وبفس الوقت، على وزارة البيئة أن تنشر دورياً معلومات حول الوضع البيئي عبر تقارير سنوية أو أدوات وقواعد بيانات على الإنترنت لتسهيل الوصول إلى المعلومات البيئية، بما في ذلك، مواد تعليمية، بيانات إحصائية، تقييمات للآثار البيئية، وخطط للمراقبة.

على مجلس الوزراء الالتزام باعتماد استراتيجية طويلة الأمد وشفافة لإدارة النفايات، بما يشمل نشر العروض قيد الدرس (بالإضافة إلى المعلومات المالية وتقييمات الآثار البيئية اللازمة) ودعوة المجتمع المدني والمواطنين إلى المشاركة بالمعطيات.

8. السماح للمجتمع المدني والمجتمعات المحلية المتضررة بالمشاركة في تخطيط إدارة النفايات الصلبة

المواطنون لديهم الحق بالمشاركة في القرارات البيئية، وعلى الحكومات تسهيل هذه المشاركة. على مجلس الوزراء إتاحة الفرصة أمام المجتمع المدني والمجتمعات المحلية المتضررة كي تقدم معلومات موثوقة، وأن تشارك في التخطيط لإدارة النفايات الصلبة قبل اعتماد مقاربات أو قرارات محددة.

على وزارة البيئة تسهيل هذا الأمر، عبر التشجيع على مشاركة الجميع في تطوير سياسات وخطط ومعايير بيئية عبر منصات على الإنترنت؛ نشر مسودات القوانين على الإنترنت وفتحها للتعليق العام؛ نشر إشعارات بالقواعد المقترحة وإتاحة الفرصة للجميع بالتعليق عليها؛ السماح بمشاركة المواطنين في تقييم الأثار البيئية؛ وعقد مشاورات مع الشركاء ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية المتضررة من الضرر البيئي الناجم عن النفايات.